فصل في

استحالة الإيمان بنبي من الأنبياء

مع جحد نبوة محمد ﷺ

قال العلامة ابن القيم –رحمه الله– : (١)

لا يمكن الإيمان بنبي من الأنبياء أصلاً مع جحود نبوة محمد ﷺ ، وأنه من جحد نبوته فهو لنبوة غيره من الأنبياء أشد جحداً ، وهذا يتبين بوجوه :

أحدهـــا:

أن الأنبياء المتقدمين بشروا بنبوته ،وأمروا أممهم بالإيمان به ، فمن جحد نبوته فقد كذَّب الأنبياء قبله فيما أخبروا به ، وخالفهم فيما أمروا وأوصوا به من الإيمان به والتصديق به . وإذا انتفى اللازم انتفى ملزومه قطعاً .

الوجه الثاني:

أن دعوة محمد بن عبد الله ـ صلوات الله وسلامه ـ عليه هي دعوة جميع المرسلين قبله من أولهم إلى آخرهم ، فالمكذِّب بدعوته مكذِّب بدعوة إخوانه كلِّهم ، فإن جميع الرسل جاؤوا بما جاء به .

فإذا كذَّبه المكذِّب فقد زعم أن ما جاء به باطل ، وفي ذلك تكذيب كل رسول أرسله الله،وكل كتاب أنزله الله ، ولا يمكن أن يعتقد أن ما جاء به صدق ، وأنه كاذب مفتر على الله .

وهذا في غاية الوضوح،وهذا بمنزلة شهود شهدوا بحق فصدقهم الخصم وقال : هؤلاء كلهم شهود عدول صادقون،ثم شهد آخر على شهادتهم سواء،فقال الخصم : هذه الشهادة باطلة وكذب لا أصل لها،وذلك تكذيب بشهادة جميع الشهود قطعاً .

---

(١) هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى ص ١٧٣ / ١٧٤ .

ولا ينجيه من تكذيبهم اعترافه بصحة شهادتهم وأنها شهادة حق مع قوله إن الشاهد بها كاذب فيما شهد به، فكما أنه لو لم يظهر محمد ﷺ لبطلت نبوات الأنبياء قبله ، فكذلك إن لم يُصَّدق لم يمكن تصديق نبي من الأنبياء قبله.

الوجه الثالث:

إن الآيات والبراهين التي دلَّت على صحة نبوته وصدقه أضعاف أضعاف آيات من قبله من الرسل ، فليس لنبي من الأنبياء آية توجب الإيمان به إلا ولمحمد ﷺ مثلها أو ما هو في الدلالة مثلها ، وإن لم يكن من جنسها.

فآيات نبوته أعظم وأكبر وأبهر، والعلم بنقلها قطعي لقرب العهد ،وكثرة النقلة، واختلاف أمصارهم وأعاصرهم ، واستحالة تواطئهم على الكذب.

فالعلم بآيات نبوته كالعلم بنفس وجوده وظهوره وبلده ، بحيث لا تمكن المكابرة في ذلك.

والمكابرة فيه كالمكابرة في وجود ما يشاهده الناس ولم يشاهده هو من البلاد والأقاليم والجبال والأنهار، فإن جاز القدح في ذلك كله فالقدح في وجود عيسى وموسى ـ عليهما السلام ـ وآيات نبوتهما أجوز وأجوز، وإن امتنع القدح فيهما وفي آيات نبوتهما فامتناعه في محمد ﷺ وآياته ونبوته أشد . ا هـ ، وانظر الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٢ / ٣٨٦-٣٨٧).

وقال شيخ الإسلام ابن تيميه -رحمه الله -: [١]

وإن قالوا: معجزات محمد ﷺ لم تتواتر عندنا.

قيل: ليس من شرط التواتر أن يتواتر عند طائفة معينة، بل هذا كما يقول المشركون والمجوس وغيرهم: لم يتواتر عندنا معجزات موسى والمسيح عليهما السلام.

وإنما تتواتر أخبار كل إنسان عند من رأى المشاهدين له أو رأى من رآهم،وهلم جراً ، ومعلومٌ أن أصحاب محمد ﷺ الذين رأوه ونقلوا معجزاته أضعاف أصحاب

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٢ / ٤٣-٤٤).

المسيح عليه السلام ، والتابعون الذين نقلوا ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم ، كذلك فيلزم من التصديق بمعجزات المسيح عليه السلام التصديق بمعجزات محمد ـ ﷺ ـ ، ومن التكذيب بمعجزات محمد التكذيب بمعجزات المسيح عليه السلام.

وإن قالوا: عُرِفت نبوة المسيح ببشارات الأنبياء قبله.

قيل: وفي الكتب المتقدمة من البشارات بمحمد ﷺ مثل ما فيها من البشارات بالمسيح عليه السلام وأكثر.

وإن تأولوا تلك البشارات بمحمد ﷺ بما يمنع دلالاتها قيل لهم: واليهود يتأولون بشارات المسيح عليه السلام بما يمنع دلالاتها على المسيح عليه السلام.

فإذا قالوا: تلك التأويلات باطلة من وجوه معروفة ، بُيِّن لهم أن هذه باطلة أيضاً بمثل تلك الوجوه وأقوى.

فما من جنس من الأدلة يدل على نبوة موسى والمسيح عليهما السلام إلا ودلالته على نبوة محمد ﷺ أقوى وأكثر، فيلزم من ثبوت نبوة موسى والمسيح عليهما السلام ثبوت نبوة محمد ﷺ، ومن الطعن في نبوة محمد ﷺ الطعن في نبوة موسى والمسيح عليهما السلام. أ هـ.

opeikandl.com